

نصت المادة 313 من ق ا م ا على أن "طرق الطعن العادية هي الاستئناف والمعارضة. وقد خصص المشرع الجزائري الباب الرابع من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية الإدارية من قانون الإجراءات المدنية والإدارية. وتهدف الدراسة في هذا المقطع إلى تخصيص جله إلى إجراءات الطعن أمام المحاكم الإدارية للاستئناف، أما بالنسبة للمحاكم الإدارية للاستئناف فهي جهات قضائية جديدة استحدثها المشرع تطبيقاً لأحكام التعديل الدستوري لعام 2020 ، المطلب الأول : الاطار القانوني للمحاكم الإدارية للاستئناف . لتحديد الاطار القانوني للمحاكم الإدارية للاستئناف سننظر في إطارها الدستوري والتشريعي واطارها التنظيمي. حيث نصت المادة 179 / 2 منه " يمثل مجلس الدولة الهيئة المقومة لأعمال المحاكم الإدارية للاستئناف والمحاكم الإدارية والجهات الأخرى الفاصلة في المواد الإدارية". حيث جاء في الباب الرابع منه تحت عنوان المحاكم الإدارية للاستئناف حيث نصت المادة 29 منه "تعد المحاكم الإدارية للاستئناف جهة استئناف للأحكام والأوامر الصادر عن المحاكم الإدارية". أما المادة 30 منه نصت على تشكيلة المحاكم الإدارية للاستئناف. الفرع الثاني: الاطار التنظيمي للمحكمة الإدارية للاستئناف . يمثل الاطار التنظيمي للمحكمة الإدارية للاستئناف في: - المرسوم التنفيذي 22 - 435 المؤرخ في 11 / 12 / 2022 الذي يحدد دوائر الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية للاستئناف والمحاكم الإدارية. الم طلب الثاني: هيكله واختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف : حيث سندرس في هذا المطلب الهياكل القضائية واختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف. الفرع الأول: الهياكل القضائية: تتشكل المحكمة الإدارية للاستئناف من قضاة الحكم وقضاة محافظة الدولة، أولاً: قضاة الحكم: يتمثل قضاة الحكم في رئيس المحكمة، رؤساء أقسام عند الاقتضاء، مستشارون (المادة 30 القانون العضوي 22 - 10) فبالنسبة لرئيس المحكمة الإدارية للاستئناف يشترط فيه أن يكون مستشاراً بمجلس الدولة على الأقل، أما بالنسبة لاختصاصاته فهي نفسها اختصاصات رؤساء الجهات القضائية الأخرى الواردة ضمن الأحكام المشتركة بين القضاء العادي والإداري، كتوزيع قضاة الحكم في بداية كل سنة قضائية على الغرف أو الأقسام، وتحديد أيام وساعات انعقاد جلسات المحكمة الإدارية للاستئناف. أما بالنسبة لنواب الرئيس فهم قضاة لم يشترط فيهم المشرع أي شروط خاصة أو رتبة معينة ، أما عن مهامهم فلم يتم النص عليها باستثناء ما ورد في المادة 35 من القانون العضوي 22 - 10 وهي استخلاف الرئي س في حالة حدوث مانع لهذا الأخير. أما بالنسبة لباقي قضاة الحكم رؤساء الغرف أو الأقسام والمستشارون كلهم قضاة لم يحدد المشرع شروطاً لتعيينهم باستثناء رتبهم كمستشارين، فطبقاً للمادة 900 مكرر من القانون 22 - 13 تفصل المحاكم الإدارية للاستئناف بتشكيلة جماعية، وخلافاً للوضع بمجلس الدولة فإن المحاكم الإدارية للاستئناف لا يوجد بها مستشارون في مهمة غير عادية، وهي نفس الشروط بالنسبة لرئيس المحكمة الإدارية للاستئناف، أما اختصاص محافظ الدولة فيتولى المهام المنوطة به بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية والنصوص الخاصة، وهي بصورة أساسية مهام النيابة العامة كما هو الحال بالنسبة لمحافظة الدولة بمجلس الدولة. إضافة إلى القضاة توجد بالمحكمة الإدارية للاستئناف أمانة ضبط كباقي الجهات القضائية، بحيث تعمل على ضمان السير الحسن لهياكل المحاكم. الفرع الثاني: اختصاصات المحكمة الإدارية للاستئناف : أولاً: الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية للاستئناف : 1 - المحكمة الإدارية للاستئناف كجهة استئناف : طبقاً للمادة 900 مكرر من ق ا م ا ، تختص المحاكم الإدارية للاستئناف بالفصل في الأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية، الاستئناف في الأوامر الصادرة في مادة الاستعجال عن المحاكم الإدارية ، يلاحظ أن المحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر العاصمة إضافة لاختصاصها كدرجة ثانية في التقاضي في المادة الإدارية أو كل لها المشرع المنازعات التي كان يختص بها مجلس الدولة ابتدائياً ونهائياً، 3 - المحكمة الإدارية للاستئناف كمحكمة تنازع : حسب نص المادة 04 من القانون 22 - 13 والتي عدلت المادة 808 من ق ا م ا فإنه يؤول الفصل في تنازع الاختصاص بين محكمتين إداريتين تابعتين لاختصاص نفس المحكمة الإدارية للاستئناف إلى رئيس هذه الأخيرة، أي عكس ما كان عليه الوضع قبل التعديل أين كان مجلس الدولة هو الذي يتولى الفصل في تنازع الاختصاص بين محكمتين إداريتين ، كما أن المشرع كان أكثر دقة وتحديداً حينما نص على اختصاص رئيس المحكمة الإدارية للاستئناف في الفصل في التنازع، ثانياً: الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية للاستئناف : تم تحديد دوائر الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية للاستئناف كما هو مبين في الجدول أدناه (المرسوم التنفيذي 22 - 435) المحكمة الإدارية للاستئناف المحاكم الإدارية التابعة لدائرة اختصاصها الجزائر - البلدية - تيزي وزو - الجلفة - المدية - المسيلة - بومرداس - تيبازة - عين الدفلى. وهران وهران - تلمسان - تيارت - سعيدة - سيدي بلعباس - مستغانم - معسكر - البيض - تيسمسيلت - عين تيموشنت - غليزان - الشلف. قسنطينة قسنطينة - أم البواقي - باتنة - بجاية - جيجل - سطيف - سكيكدة - عنابة - قالمة - برج بوعرييج - الطارف - سوق أهراس - ميله - تبسة

- خنشلة. أما بالنسبة لطبيعة الاختصاص فهو من النظام العام طبقاً لنص المادة 900 مكرر 4 من القانون 22 - 13 والتي تحيل إلى تطبيق القواعد الواردة في نص المادة 807 والتي تفيد بأن الاختصاص النوعي والإقليمي من النظام العام يمكن اثارته من أحد الخصوم في أي مرحلة كانت عليها الدعوى، المطلب الثالث: الاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف: حدد الشرع شروطاً وإجراءاتاً للاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف، ورتب على الاستئناف آثاراً قانونية معينة. الفرع الأول: شروط وإجراءات الاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف. أولاً: الشروط المتعلقة بالحكم المطعون فيه: نصت المادة 800 من ق ا م ا " المحاكم الإدارية هي جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية، باستثناء المنازعات الموكلة إلى جهات قضائية أخرى" تختص المحاكم الإدارية للاستئناف بالفصل في أول درجة بحكم قابل للاستئناف بالفصل في جميع القضايا التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أو الهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية طرفاً فيها " كما نصت المادة 900 مكرر فقرة 1: " تختص المحكمة الإدارية للاستئناف بالفصل في الأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية " و عليه يمكن القول بأن الاستئناف ينصب على الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ابتدائياً عن المحاكم الإدارية كما أن الأوامر الاستعجالية أصبحت قابلة للطعن بموجب المادة 936 ق ا م ا عكس ما ورد في المادة قبل التعديل أين استئنفت بعض الأوامر وجعلتها غير قابلة للطعن، ويشترط في الحكم القضائي الابتدائي القابل للطعن بالاستئناف أن يكون فاصلاً في موضوع النزاع، أما الحكم الصادر قبل الفصل في موضوع النزاع غير قابل للاستئناف إلا مع الحكم القطعي الفاصل في النزاع، أضافتنا إلى ذلك نص نفس القانون على شروط وردت في المادة 13 منه وهي الصفة، ومصلحة في الطعن بالاستئناف، الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بآجال الطعن بالاستئناف وكيفية آجال الطعن بالاستئناف: بالرجوع للمادة 950 ق ا م ا يلاحظ أن المشرع ميز في أجل الاستئناف بين أحكام المحاكم الإدارية الذي يحدد فيها لأجل شهر واحد، وشهرين بالنسبة لقرارات المحاكم الإدارية للاستئناف وخفض أجل الاستئناف إلى 15 يوم بالنسبة للأوامر الاستعجالية ما لم توجد نصوص خاصة وتسري هذه الآجال في مواجهة طالب الـتـبليـغ الـرـسـمـي من يوم التبليغ الرسمي للأمر أو الحكم أو القرار للمعني، أما بالنسبة للمستأنف عليه فيجوز له استئناف فرعيًا، ولا يقبل الاستئناف الفرعي إذا كان الاستئناف الأصلي غير مقبول، وهذا ما نصت عليه المادة 951 من ق ا م ا المعدلة في القانون 22 - 13 حيث أن الجديد الذي جاء به هذا القانون هو ما ورد بالمادة 832 منه حيث تم التمييز بين حالات انقطاع آجال الطعن وحالات وقفها ويقصد بقطع الميعاد حدوث واقعة عند بدء سريانه تؤدي إلى إسقاط المدة التي جرت تلك الواقعة خلالها وزوال كل أثر لها، لكن بعد تلك الواقعة لا يتم حساب المدة من جديد إنما يتم مواصلة حساب المدة المتبقية تكتمل للمدة التي فاتت من قبل وقوع إحدى الحالات المقررة قانوناً، ثانياً: كيفية الطعن بالاستئناف: 1 - التصريح بالاستئناف: طبقاً للمادة 907 من قانون 22 - 13 يجوز التصريح بالاستئناف أو التصريح بالنقض أمام مجلس الدولة أو الجهة القضائية الصادرة عنها الحكم المطعون فيه. وتطبق أحكام المواد من 540 إلى 564 ق ا م ا فيما يتعلق بكيفية التصريح بالاستئناف وتسجيله وعليه فالتصريح بالاستئناف يتم أمام نفس الجهة القضائية المصدرة للحكم المراد استئنافه وبعد ذلك يتوجب على المستأنف إيداع عريضة الاستئناف لدى الجهة القضائية الاستئنافية. إن التصريح بالاستئناف أمام المحكمة الإدارية المصدرة للحكم المراد استئنافه من شأنه التقليل من أعباء التنقل للمتقاضين وتقريب مرفق القضاء إلى المواطن 2 - عريضة الاستئناف: الأصل في إجراءات التقاضي أن تكون مكتوبة ومحررة باللغة العربية وأن تكون العريضة موقعة ومؤرخة من المدعي أو وكيله أو محاميه وأن تتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة 15 ق ا م ا ، والجديد الذي جاء به القانون 22 - 13 في المادة 815 هو الاعتراف بإمكانية رفع الدعوى بعريضة ورقية أو بالطريق الإلكتروني بالإضافة إلى إمكانية تبليغ الخصوم بالمذكرات والوثائق الإضافية المقدمة قبل اختتام التحقيق بكل الوسائل القانونية بما فيها الإلكترونية مما يدل على توجه المشرع إلى عصرنه مرفق القضاء وتسهيل إجراءات التقاضي. هذا بالنسبة للأشخاص الخاصة أما بالنسبة للأشخاص العامة فقد تم الإحالة إلى نص المادة 827 التي استثنى الأشخاص الواردة بالمادة 800 من التمثيل بمحامي، ونفس الوضع بالنسبة للتقاضي أمام مجلس الدولة المادة 905 من نفس القانون. المطلب الرابع: آثار الاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف: الفرع الأول: الاستئناف ناقل للنزاع تنص المادة 900 مكرر فقرة 2 من القانون 22 - 13 " للاستئناف أثر ناقل للنزاع. " ويقصد بالأثر الناقل للاستئناف نقل القضية بما شملته من مسائل واقعية وكل ما قدم خلالها من دفوع وأدلة موضوع الخصومة الأولى أمام المحكمة الإدارية ينقل إلى المحكمة الإدارية للاستئناف التي يكون لها سلطة الفصل فيها من جديد من حيث الوقائع والقانون، فلا يمكنها رد الدعوى والأطراف إلى ما قبل صدور الحكم ولا إحالة القضية إلى قاض آخر ليحكم فيها أو إلى محكمة الدرجة الأولى لاستئناف ولايتها على

النزاع بمجرد النطق بالحكم ولا يجوز لها الرجوع عنه إلا في الأحوال المقررة قانوناً. حيث أن سلطة الجهة الاستئنافية في نظر الخصومة المنقولة أمامها هي سلطة شاملة ولكن ليست مطلقة بل مقيدة بحدود وهي: - مقيدة بأطراف خصومة الاستئناف - يجب أن لا يحكم بما لم يطلب منه باستثناء المسائل المتعلقة بالنظام العام. باسثناء الحالات الواردة في المواد 341 و 342 ق 1 م 1 الفرع الثاني: الاستئناف أمام المحكمة الإدارية للاستئناف موقف لتنفيذ الحكم .